الاوضاع الراهنة، أو تصعيد الانتفاضة، بل عن مدى الواقعية والاحتمال الفعلي، في التسعينات، لتحقيق التعبير الجغرافي في اطار دولة فلسطينية مستقلة.

واذا ما صحّ التقويم الاولي، في الصفحات السابقة، لحقيقة خلفية المواقف، في هذا الجانب أو ذاك، فان أي تسوية للنزاع مع اسرائيل، سوف تتوقف، في دوافعها وآلياتها ومضمونها، على المحدّدات الثلاث الرئيسة للنزاع، وهي تطور القوة الذاتية لطرفي النزاع، وطبيعة علاقة التفاعل فيما بينهما، وظروف البيئة الدولية. ولا شك في ان الجانب الفلسطيني بات يستمد الالهام من صورة التسوية في ناميبيا كنموذج يحتذى به، باعتمادها على انسحاب قوات جيش جنوب افريقيا، ودخول وحدات تابعة للامم المتحدة، وعودة مقاتلي منظمة «سوابو»، توطئة لا بد منها لتحضير المنطقة لانتخابات عامّة، يتمّ بعدها منح الاستقلال. ومنظمة التحرير الفلسطينية معنيّة، أيضاً، بأن ترى مراحل مماثلة لرسم تسوية تنطوي على انسحاب تدريجي للجيش الاسرائيلي من على الارض المحتلة، ودخول قوات دولية بدلاً منه، واعتراف بـ م.ت.ف. وبحقها السياسي في العمل في الداخل، وانتخابات عامة تؤدي، في النهاية، الى قيام دولة فلسطينية مستقلة.

واذا ما نظرنا الى الامر من زاوية اخرى، فان القضية الفلسطينية قد اصبحت تتمتّع بمحددين هامين للتسوية الناجحة: الاول، حدوث تحوّل نسبي في موازين القوى بتأثير الانتفاضة؛ والثاني، التأكيد الفلسطيني المكثّف للشرعية الدولية؛ لكنها ما تزال محرومة من محدّد ثالث، وجوهري، وهو ارغام الطرف الاسرائيلي على القبول بشروط مثل هذه التسوية.

ويمكن القول انه قد يكون هناك أحد أربعة مسارات في مستقبل القضية الفلسطينية برمّتها، خلال العقد الحالي.

الاول يتمثّل في استمرارية عناصر «الامر الواقع» كافة، بل ونموها خلال هذا العقد. وهذا يعني ان تبقى الانتفاضة على حالها، وان تنجح اسرائيل في التعايش معها، وبالتالي فان الطرف الاسرائيلي المستفيد لن يسعى الى تغييره، كما يعني ان الطرف المتضرر، أي الفلسطيني، سوف يظل غير قادر على ارغام اسرائيل على تغيير ذلك الامر الواقع. ووفق هذا الوضع، فان «لا تسوية» للنزاع، أو بعبارة أخرى، فان الخيار سوف يصبح امّا تسوية وفقاً للشروط الاسرائيلية، وامّا لا تسوية على الاطلاق، مع الأخذ في الاعتبار ان التسوية، وفقاً للشروط الاسرائيلية، تعني، في جوهرها، اضفاء الطابع الرسمي والقانوني والدائم على جوهر الوضع الراهن، أي تكريس السيطرة الاسرائيلية. وفي خلال فترة الاستشراف، فسوف تظل الارض المحتلة واقعة تحت السيطرة الاسرائيلية، من دون الضمّ الرسمي الكامل لاسرائيل، مع حدوث بعض التعديلات الهامشية. ومن وجهة النظر الاسرائيلية، فان الحفاظ على الوضع الحالي، يعني الاحتفاظ بوحدة معظم «ارض ـ اسرائيل الكبرى»، كما يعني، أيضاً، تمديد فترة السيطرة السياسية على هذه الاراضي، وضمان «الامن الاسرائيلي» كما تتصوره النخبة الحاكمة.

المسار الثاني يتمثّل في استمرارية ودورية الانتفاضة في حدود الطور الاعلى لتطورها. وفي الاعتقاد، ان هذا المستوى من الكفاح المدني طويل المدى كافٍ لاجبار اسرائيل على الاعتراف فقط بصيغة الحكم الذاتي داخل الاطار الاحتلالي الراهن، ولكن ليس، بالضرورة، في اطار اتفاقيتي كامب ديفيد، وانما يمكن ان تتجاوزها، بدرجة أو بأخرى.

والمسار الثالث يتمثّل في تطوير الانتفاضة الى عصيان مدني شامل، وكامل. وفي الارجح، ان هذا المستوى كافٍ لاجبار اسرائيل على الانسحاب في اطار «صفقة اقليمية»، ولكن من دون الاعتراف